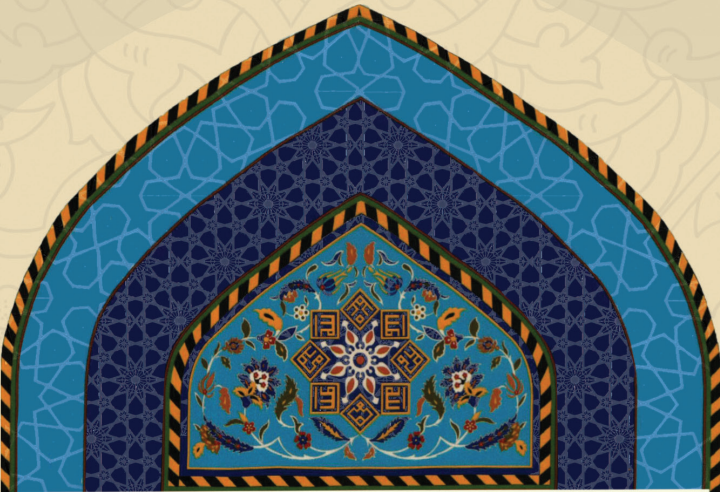




وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول الفقه
رسالة للسيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ)

The need for documenting/codifying the
science of Islamic jurisprudence (fiqh) and
the Fundamentals of Islamic jurisprudence
(usul Al-fiqh)

A Message by Sayid Hasan Al-Sadr
(died 1354 AH)

دراسة وتحقيق

حسين جودي كاظم الجبوري

Study and Review:

Hussein Joudi Kadhim Al-Jubouri

وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول الفقه
رسالة للسيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ)

الملخص:

إن تدوين الحديث، وظهور المجاميع الروائية عند الشيعة الإمامية، ثم ظهور الحركة الفقهية في الاستنباط التي نشأت في أوساط علم الحديث، ثم ظهور الدراسات في أصول الفقه؛ شكّل سمات واضحة من الاندفاع عند فقهاء الإمامية في التبويب والتصنيف، ظهرت بواكيره منذ حلول عصر الغيبة وبعدها، ولم يقتصر الأمر على جمع الحديث فقط، إذ ألقت الموسوعات الحديثية، وكان للشيعة الإمامية جهد مبذول في ذلك، فهم متقدمون في تدوين العلم والمعارف، والسعي في التأسيس للاستنباط وتحصيل الأحكام الشرعية؛ لانفتاح باب الاجتهاد، واستنباط الحكم عندهم.

ومنذ ذلك الوقت استمر على مدى قرون إلى يومنا هذا، إذ أظهر مرونة الشريعة أمام التحديات الحضارية والحوادث المتجددة والاستجابة لضرورات المجتمع الإسلامي، بما ينسجم مع قواعد الدين الإسلامي الحنيف، وأصوله الكبرى وقواعد التشريع العامة، بحسب ما بلغ به أهل البيت عليهم السلام، عن جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذه الرسالة الصغيرة التي دونها السيد حسن الصدر توضح بشكل مختصر أهمية تدوين الحديث، ونقل الفقه الروائي، وكيفية تطور الحاجة إلى وجود الاجتهاد، وفحص الروايات والتراث، وبذل الوسع لأجل معرفة الأحكام الشرعية بحسب توجيه الأئمة عليهم السلام، وبيان حاجة الأمة إلى الفقيه وحاكم الشرع.

الكلمات المفتاحية:

الاستنباط والاجتهاد والافتاء، تدوين الحديث، تفريع الأحكام الشرعية، الحوادث الواقعة.

**The need for documenting/codifying the science of
Islamic jurisprudence (fiqh) and the Fundamentals
of Islamic jurisprudence (usul Al-fiqh)**

A Message by Sayid Hasan Al-Sadr (died 1354 AH)

Abstract:

The codification of Hadith and the emergence of Hadith collections among the Imami Shiites, and the emergence of the jurisprudential movement in deduction that arose in the circles of Hadith studies, followed by the emergence of studies in the fundamentals of jurisprudence, formed clear features of momentum among Imami jurists in classification and compilation, which appeared in its early stages since the beginning of the occultation era. After that, the matter was not limited to the collection of Hadith, as Hadith encyclopedias were authored, and the Imami Shiites made a significant effort in that. They were advanced in the codification of science and knowledge, striving to establish deduction and derive legal rulings due to ijtihad and the deduction of rulings among them.

Since that time, the process has continued over the centuries to this day. It shows Sharia flexibility in the face of civilizational challenges and emerging events that responds to the necessities of the Islamic society in a way that is consistent with the rules of the noble Islamic religion. Its major principles, and the general rules of legislation, as determined by the Ahl Al-Bayt (PBUT) , from their grandfather, the Messenger of Allah (peace be upon him and his household) have continued. In this small message written by Sayid Hasan Al-Sadr, the importance of the codification of Hadith, the transmission of narrative jurisprudence, and the development of the need for ijtihad, the examination of narrations and heritage, and the exertion of effort to know the legal rulings according to the guidance of the Imams (PBUT) are briefly explained, as well as the need of the nation for the jurist and the ruler of Sharia.

key words: Deduction, Ijtihad, Fatwa, Codification of Hadith, Derivation of Legal Rulings, Occurring Events

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد
اللهم صل على محمد وآل محمد

مقدمة التحقيق:

إن دراسة تاريخ التشريع الإسلامي تعني دراسة تاريخ الفقه الإسلامي من حين النشوء والتطور ومراحله وأدواره العلمية، لأننا بإطلاقنا الشريعة على أحكام الإسلام عامة التي تشمل أحكام العقيدة والسلوك نكون قد التقينا مع معنى الفقه الذي كان يطلق أيضاً على هذين النوعين المذكورين في الأحكام، أي: الأصول والفروع، فأحكام العقيدة هي الفقه الأكبر، وأحكام السلوك هي الفقه الأصغر^(١). وعندما تميزت العلوم الإسلامية في القرن الثالث أو الثاني بالتدوين والتصنيف، أطلق على الفروع وحدها اسم الفقه، وسميت فيما بعد العقيدة بعلم التوحيد وعلم الكلام والإلهيات^(٢).

وعليه فإن الاستفادة من دراستنا لتاريخ التشريع أو الفقه الإمامي هو ما تلقينه علينا من أضواء كاشفة نهتدي بها

(١) الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٧-٨.

(٢) ينظر: الاسترآبادي، عبد الوهاب بن علي، شرح الفصول النصيرية، ص ٥٠، الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٨.

إلى معرفة مصادر التشريع، وكذا تاريخ نشوء المذاهب الفقهية الإسلامية، والامام بالتراث الفقهي العام، وأيضاً تطور عملية الاجتهاد، وتتبع أدواره ومراحله عبر القرون^(٣).

لقد كانت مذاهب الفقه الإسلامي كثيرة بعضها كتب له البقاء وأخرى اندثرت، ولا نجد لها أثراً في الحياة العلمية سوى بعض الآثار الفقهية، وبما أن مذاهب الفقه تختلف عن بعضها الآخر، فإن أهم ما يميز مدرسة فقه الإمامية الاثني عشرية التي هي أهم المدارس وأوسعها وأغناها عن بقية المذاهب، هو أمران:

١- ارتباطها المباشر بأهل البيت المعصومين عليهم السلام.

٢- انفتاح باب الاجتهاد^(٤).

وأما الأمر الأول، فإن ارتباطه بأهل العصمة قد جعله ثرياً بآرائه ومصادره من الأخبار، فهم يقدمون الأجوبة على أسئلة الأمة الإسلامية والمجتمع، ويفسرون ما أجمله الكتاب والسنة، وحصّنه أهل

(٣) الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ١١.

(٤) فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ٦٢.





المتون الفقهية، وتأليف الكتب الفقهية الاستدلالية، واستقراء مصادر الاحكام التشريعية، وتطور المرجعية الدينية^(٢).

هناك موسوعات في الحديث نقلت لنا الفقه الروائي، دُوت في عصر الغيبة، منها: الكافي للكليني (ت ٣٢٨ هـ)، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق (ت ٣٨١ هـ)،

هذا العمل الموسوعي قد وفر للفقهاء أهم أدوات الاستنباط، وهو الحديث المروي عن النبي ﷺ وأهل البيت عليهم السلام. ولم تقتصر حركة التدوين والتأليف من قبل أصحاب الأئمة على الروايات والأحكام، بل تجاوز إلى كتابة بعض المباحث المتعلقة بعلم الأصول لتشكل البدايات الأولية لعلم أصول الفقه. ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما ترويه كتب الحديث من أسئلة ترتبط بجملة من العناصر المشتركة في عملية الاستنباط، وجهها بعض الرواة إلى الإمام الصادق عليه السلام وغيره من الأئمة عليهم السلام، وتلقوا جواباً منهم، فإن هذه الاسئلة تكشف عن وجود بذرة التفكير الأصولي عندهم، ويعزز ذلك أن بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام ألفوا رسائل في بعض المسائل الأصولية كهشام بن الحكم من أصحاب

(٢) الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٢٣٨.

البيت عليهم السلام من الانسياق وراء الاستدلال الذي لم يقيم الدليل على حجته، خصوصاً القياس والرأي والذوق الاستحساني والفهم الشخصي، الذي لا يتقيد بمنهج موضوعية، وقد عبرت كلمة الإمام الصادق عليه السلام عن ذلك حيث روى عنه: (إن السنة إذا قيست محق الدين)^(١).

وأما انفتاح باب الاجتهاد فهو الذي استمر على مدى قرون منذ التأسيس والى يومنا هذا، في الوقت الذي أُغلق فيه باب الاجتهاد عند الآخرين، وحصر العمل على المذاهب الأربعة، وهذا الاجتهاد أظهر مرونة الشريعة أمام التحديات المعاصرة والاستجابة لضرورات المجتمع، بما ينسجم مع أصول الإسلام وقواعده الكبرى وقواعد التشريع العامة فيه.

وهناك أمر آخر شكل سمة من سمات التطور الفقهي والاجتهاد، هو ظهور التدوين الروائي والفقهي والأصولي وخصوصاً في عصر الغيبة، فقد ظهر عند الإمامية الاندفاع نحو التأليف للحديث، وكذا مواصلة التأليف في رواة الحديث وطبقاتهم، وأيضاً وضع الفهارس لمؤلفات الشيعة احصاءً وبياناً، وكتابة

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٤١، صفات القاضي، الباب ٦، ح ١٠، ح ١٧

الإمام الصادق عليه السلام الذي رُوي أنه ألف رسالة في الألفاظ^(١).

لقد كان من اهتمامات أئمة أهل البيت عليه السلام وضع قواعد الاستنباط الفقهي وأصول الفقه، وبيان المنهج الصحيح للاجتهد في مواجهة تيار الاجتهاد بالرأي، الذي يخرج عن دائرة الكتاب والسنة، وهذه المدونات التي وصلت إلينا كانت تدون القواعد التي كانت تنقل بشكل روايات على الأئمة عليه السلام، والتي تطورت بعد ذلك إلى قواعد أصولية وفقهية، يستند إليها المجتهد في الاستنباط الفقهي في الوقت الحاضر، من قبيل البراءة والاستصحاب وقواعد الترجيح بين الروايات المتعارضة، وقواعد التخيير وحجية خبر الثقة، وهكذا، وكان للشيعة السبق والدرجة العليا في هذا التنافس، أي أن فقهاءهم اهتموا كثيراً في آثار المعصومين عليه السلام وتدوينها، - يقول الذهبي في ميزان الاعتدال: (فهذا [أي التشيع] كثير في

التابعين وتابعيهم مع الدين، والورع، والصدق، فلو رد حديث هؤلاء، لذهب جملة الآثار النبوية)^(٢). ونص الذهبي هذا

(١) ينظر: الصدر، السيد محمد باقر، دروس في علم الأصول الحلقة الأولى، ص ٢٩.

(٢) الذهبي، محمد، ميزان الاعتدال في نقد

في ترجمة أبان بن تغلب.

ويكفيك ما تتبعه السيد حسن الصدر في كتابه (تأسيس الشيعة الكرام لفنون الإسلام) المطبوع، الذي رتبته على فصول، تجمع العلوم التي تقدمت الشيعة في تأسيسها، ثم اختصره بعنوان (الشيعة وفنون الإسلام) حيث تحدث فيها عن تقدم الشيعة في تدوين علوم الحديث، وغيره، إذ قال: (في عدد ما صنغه الشيعة الإمامية في الحديث من طريق أهل البيت من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام، فاعلم أنها تزيد على ستة آلاف وستمائة كتاب، على ما ضبطها الشيخ الحافظ محمد بن الحسن الحر صاحب الوسائل: ونص على ذلك في آخر الفائدة الرابعة من كتابه الجامع الكبير الحديث المسمى بوسائل الشيعة إلى أحكام الشريعة، وقد ذكرت أنا في كتابي نهاية الدراية في أصول الحديث ما يؤيد هذا العدد)^(٣).

الرجال، ج ١، ص ٥، وأشار إليه السيد حسن الصدر في كتابه (الشيعة وفنون الإسلام)، ص ٧٠، في الصحيفة الثالثة من تقدم الشيعة في علوم الحديث.

(٣) الصدر، السيد حسن، الشيعة وفنون الإسلام، ص ٧٢.





معالم الدين والفقه، نعم وإن كانت السمة البارزة للرسالة الایجاز؛ إلا أنها تكشف عن عمق النظر وتتبع السيد حسن الصدر رحمته مسيرة الاجتهاد والتطور للفقه الإسلامي الذي ارتبط بمنظومة الفقه وأصول الفقه، هذا التطور الذي لا بد من رصده من قبل العلماء والمجتهدين والفقهاء، وهو جزء من عمل الفقيه، لأنه يمثل مسيرة التفاعل بين الفكر الفقهي والأصولي، الذي يلقي بظلاله على الجانب التطبيقي والعملي في عملية استنباط الأحكام الشرعية، إن عمق التفكير وحضور المباني في الاستدلال واضحة المعالم في هذه الرسالة المختصرة، وهي سمات بارزة في شخصية السيد حسن الصدر، وليس غريباً عنه ذلك، فهو صاحب المؤلفات المتنوعة والموسوعي الذي خدم بقلمه تراث أهل البيت عليهم السلام وآثارهم، عقيدة وسلوكاً.

لقد كان السيد حسن الصدر من المتبعين لتأريخ التشريع الإسلامي وتدوين الروايات ولاحظ مرحلة تطور وانتقال علم الفقه من وسط الحديث والفقه بالمأثور، إلى ملاحظة جوانب الاستدلال والنظر الفقهي الذي يتطلب مقدمات لمعرفة الحكم الشرعي والوصول إليه، وهو ما يعبر عنه عملياً بالاجتهاد، وهو أمر مرتبط بما حصل بعد زمن غيبة الامام المعصوم عليه السلام، والابتعاد عن زمن صدور النص، وتجدد المسائل والحوادث الواقعة مما أدى إلى الحاجة إلى ظهور عملية الاستنباط الفقهي، وقد كتب السيد حسن الصدر رأيه لبيان معالم هذه المرحلة في رسالة صغيرة جاء عنوانها:

(وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول الفقه)

وهذه الرسالة بالرغم من صغر حجمها إلا أنها تمثل جانباً مهماً من جوانب الحديث عن تأريخ التشريع، وأدوار الفقه الإسلامي الإمامي، وكيف نشأت الحاجة إلى تدوين علم الفقه وكذلك أصول الفقه، وعلاقة ذلك بالاجتهاد، وتصدي الفقيه والمجتهد في زمن الغيبة للاستنباط، ومعرفة الأحكام الشرعية، والحكم والقضاء بين الناس لأجل حفظ

نسبه هو (حسن بن هادي بن محمد علي بن صالح...) ^(١) يرجع نسبه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وهو يلقب بالعاملي والكاظمي، وشهرته بالسيد حسن الصدر، وابتدأ المصنف بذكر اسمه وشهرته في مقدمة هذه الرسالة.

ولد في الكاظمية في (٢٩) من شهر رمضان سنة (١٢٧٢هـ) في أسرة علمية قامت على تأديبه وتعليمه، وما أن بلغ الثامنة عشرة من عمره حتى خرج من سطوح الفقه والأصول أخذها عن أبيه، وعن غيره من أعلام الكاظمية.

ثم ارتحل إلى النجف الاشرف سنة (١٢٨٩هـ) فدرس هناك على شيوخ الإسلام في تلك الأيام، فلم يزل فيها مجداً في التحصيل مدرساً ومؤلفاً ومحاضراً، حتى ارتحل إلى سامراء سنة (١٢٩٧هـ)،

(١) ترجم له السيد عبد الحسين شرف الدين في مقدمة طبعة (الشيعة وفنون الإسلام)، وله ترجمة للسيد محسن الأمين في أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٤٧٦ رقم الترجمة ٤٨٦٣، والطهراني، أغا بزرك، طبقات اعلام الشيعة، ج ١٣، ص ٤٤٥ من نقباء البشر، وينظر: النقي، علي، أقرب المجازات إلى مشايخ الاجازات، ص ٢١.

بعد رحيل المجدد الشيرازي إليها سنة (١٢٩١هـ)، عكف السيد هناك على دروسه، وكانت إقامته فيها نحواً من (١٧) سنة، فكانت أوقاته ما بين حضوره على استاذه وتدريسه وتأليفه، وكانت بينه وبين الشيخ محمد تقي الشيرازي مذاكرة ومناظرة في وقت خاص من كل يوم، استمرت (١٢) سنة.

وما لبث أن رجع بعدها إلى الكاظمية مسقط رأسه سنة ١٣١٤هـ بعد وفاة المجدد الشيرازي سنة (١٣١٢هـ)، واستقر بها حتى صار مرجعاً للتقليد.

وله مشاركة في علوم عديدة فقد كان إماماً في الفقه، وحجة في الأخبار والسنن، وبارعاً في أصول الفقه وعلم الرجال والدراية، وماهرراً في التفسير، وإلى غير ذلك من العلوم والفنون، من علوم العربية والحكمة والكلام وعلم الأخلاق، وهذا ما يشهد عليه تنوع مصنفاته وكثرتها.

يقول السيد علي النقوي الذي كان معاصراً له وشاهده فذكر في أقرب المجازات: (وهو دام ظله من أكابر علماء هذا العصر وحججه العظام، الذين تدور عليهم رحي الشريعة، والفرد الوحيد في التتبع والاطلاع وسعة البحث والنظر،



والإمام المقدم في الحديث، والتاريخ، والرجال، والدراية، إلى مثله تشد الرحال... لاقتناص شوارد هذه العلوم واقتباس معارفها... ولقد حظيت بلقائه في مدة إقامتي في العراق إلى الان أربع مرات، أولها الخميس ٢١ شعبان سنة ١٣٤٥هـ بالكاظمية...^(١).

ومن مشايخه نذكر: والده الشريف السيد هادي (ت ١٣١٦هـ)، والميرزا محمد حسن الشيرازي (ت ١٣١٢هـ)، ومحمد حسن آل ياسين الكاظمي (ت ١٣٠٨هـ)، ومن الراوين عنه بالإجازة، نذكر: السيد أبو الحسن الاصفهاني، والشيخ محمد حسين الاصفهاني، والميرزا محمد علي الاوردبادي، والشيخ آغا بزرك الطهراني، والسيد عيد الحسين شرف الدين في جبل عامل.

توفي السيد حسن الصدر في بغداد سنة ١٣٥٤هـ، الموافق لسنة ١٩٣٥هـ، فكان لوفاته أثر كبير في النفوس، وشيع جنازته زهاء مئة ألف من الناس من جميع الطبقات، وقد أوفد الملك غازي من ينوب عنه في تشييعه، فحضر الوزراء والنواب وشيوخ العشائر، وكان في مقدمة ذلك

(١) النقي، علي، أقرب المجازات إلى مشايخ الاجازات، ص ١٩-٢٠.

(٢) الكلام عن اثار ومؤلفات السيد حسن الصدر يحتاج إلى دراسة وجمع شتات الكتب المحققة والمخطوطة منها، ونحن مررنا على مؤلفاته مما ترجم له السيد عبد الحسين شرف الدين في مقدمة الشيعة وفنون الإسلام، ص ٢٤، وأيضاً ذكر مصنفاته في معجم القائيني، ص ٢٤٦، والكتب المذكورة فيه هي مما استخرجها من كتاب الذريعة، وبعض مصنفاته لا توجد في ترجمته في الطبقات، ج ١٤، ص ٤٤٦، واما مخطوطاته فأغلبها موجودة في مكتبة الشيخ عباس كاشف الغطاء، ومنها يعلم أنه دون بعضها في سامراء، وله في مواضع أخرى آثار مؤلفات كما في الإجازة الكبيرة له، وموسوعة الاوردبادي، وما وقع ذكره في كتب الإجازات منها: النقي، علي، أقرب المجازات، ص ٢٣، إذ ذكر جملة من مؤلفاته.



العسقلاني في التقريب.

١٠- الإبانة عن كتب الخزانة أي خزانة كتبه، بين فيها ما لديه من كتب.

١١- البراهين الجلية في ضلال ابن تيمية.

١٢- رسالة في الرد على فتاوى الوهابيين.

١٣- خلاصة النحو، لخص فيه علم النحو، على ترتيب ألفية ابن مالك.

١٤- وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول الفقه، هذا العنوان ورد في فهرس مخطوطات مؤسسة كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف برقم (٣٥٥٥)، هو لرسالة صغيرة الحجم تتألف من (٣) صفحات، دونها السيد حسن صدر الدين بخطه سنة ١٣٣٣ هـ، ويظهر أن عنوانها مقتبس من السطور الأولى من المخطوط، يقول السيد الصدر: (إني مثبت في هذه الأوراق جواب ما سئلت من وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول الفقه)، ومن هذه المقدمة لعله انتزع عنوان الرسالة، واسم المخطوط كما وجدناه هكذا في فهرس مخطوطات مؤسسة كاشف الغطاء العامة، ولا نعلم من هو السائل الذي أجاب عن سؤاله السيد حسن صدر

١- الدرر الموسوية في شرح العقائد

الجعفرية، أي: عقائد الشيخ الأكبر كاشف الغطاء، وقد طبع هذا الكتاب أخيراً محققاً.

٢- اللوامع الحسنية في الأصول الفقهية، طبع في مركز تراث سامراء.

٣- كشف الالتباس عن قاعدة الناس، (أي الناس مسلطون على أموالهم).

٤- تعليقة على مباحث المياه من كتاب الطهارة للشيخ الانصاري.

٥- منى الناسك في المناسك وهي رسالة في مناسك الحج والعمرة.

٦- شرح وسائل الشيعة.

٧- كتاب الحقائق في فضائل أهل البيت من طريق الجمهور.

٨- نهاية الدراية شرح فيه وجيزة الشيخ البهائي، وذكره السيد حسن الصدر قائلاً: (وللشيخ بهاء الدين العاملي كتاب الوجيزة في علم دراية الحديث، وقد شرحتها أنا، وسميت الشرح: نهاية الدراية، وقد طبعت بالهند، ودخلت المدارس)^(١).

٩- الانتخاب القريب من التقريب،

أفرده لرجال نص على تشيعهم ابن حجر (١) الصدر، السيد حسن، الشيعة وفنون الإسلام، ص ٧٦.



ليكون موضوع هذه الرسالة.

أما نسبة الرسالة إلى السيد حسن الصدر، فهو قد أورد اسمه وكنيته وشهرته في بداية النسخة كما هو عادة المؤلفين ودأبهم في ذلك، وهي تفيدنا في تأكيد نسبة الرسالة إليه، فشهرته هذه كانت معلومة عند معاصريه، ولعله اليها ينسب الذهن، وهذا ما لاحظناه من المترجمين له والمعاصرين له، وهم من أهل الخبرة، وهم كل من صاحب أعيان الشيعة^(١) وصاحب الذريعة^(٢)، فقد كتبوا عنه وأرخوا له حياته منذ ولادته وأوردوا نسبه واثبتوا أنه يلقب بالعاملي والكاظمي، وشهرته بالسيد حسن الصدر.

وفي أعيان الشيعة بعد ذكر مصنفاته قال: (هذا وما وقفنا عليه من أسماء مصنفاته بعضها فيما كتبه هو في ترجمته التي اطلعنا عليها بعد عشرين سنة من كتابتها، ويمكن أن يكون أكمل ما لم يكمل منها، وبعضها فيما ذكر غيره ممن ترجمه)، فعلى هذا تكون الرسالة هذه مؤلفة عند السيد حسن الصدر ولم يطلع عليها أحد، إلا

(١) الأمين، محسن، أعيان الشيعة، ج ٨ ص ٤٧٦ رقم الترجمة ٤٨٩٣.

(٢) الطهراني، أغا بزرك، طبقات اعلام الشيعة، ج ١٣، ص ٤٤٥.

أن النسخة المخطوطة موجودة محفوظة في مؤسسة كاشف الغطاء، وهي مشكورة فيما تبذله من جهد في حفظ مصورات النسخ الخطية للعلماء والفقهاء وغيرهم، وتوجد فيها جملة من مخطوطات ومصنفات السيد حسن الصدر، فجزاهم الله تعالى خيراً.

٤ - عملنا على هذه الرسالة:

هذه الرسالة مصورة عن نسخة مكتبة كاشف الغطاء، وعلى ما يظهر من طريقة الكتابة فإنها مسودة الأصل، لما فيها من تغيير في بعض العبارات، وإضافة على حاشية النسخة، وهي النسخة الوحيدة المحفوظة في مؤسسة كاشف الغطاء العامة أشار اليها الدليل^(٣) لفهرس مخطوطات المؤسسة، برقم ٣٥٥٥، بعنوان (وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصوله).

والظاهر من السطور الأولى للمخطوط إقحام زيادة في تعديل العنوان بخط المصنف وكان عنوانها هو (وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول الفقه).

وقد حصلنا عليها بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني لسنة ١٤٣٨ هـ، الموافق

(٣) دليل مخطوطات مؤسسة كاشف الغطاء العامة، ج ١، ص ٦١٤

٢٣/١/٢٠١٧.

لقد عملنا على هذه النسخة
بتخريج الأقوال، أي المطالب التي يمكن
الاستشهاد بها وصياغة التعليقات على
بعض الموارد لتوضيح المطالب، وتخريج
الروايات أيضاً.

وفي هذه الرسالة وجدنا بعض
الحروف للكلمات خالية من التنقيط،
أو مكتوبة بطريقة القدماء مثل كلمة
(الصلوة) ونحن كتبناها بشكلها المعاصر،
والكلمات التي استظهرنا منها المعنى مع
ما يتفق مع السياق كتبناها مع الإشارة إلى
ذلك بالهامش، ونحو ما حصل للكلمة
التي سها فيها القلم نحو كلمة (غائب)
والصحيح (غاب)، ولعل هذه الأمور
تشكل قرينة على أن السيد الصدر عليه السلام قد
حرر تلك الرسالة من حافظته لسرعة
الكتابة، ونحن إذ نقدم هذه الرسالة محققة
لأهل العلم والمتفعين بها، نسأل الله عز
وجل أن يخلص نوايانا في خدمة التراث،
ومداد العلماء، ويكتبنا من الساعين في
إحياء أمر أهل البيت عليهم السلام.



بسم الله الرحمن الرحيم وبنقته

الحمد لله رب العالمين والصلوة على اشرف الانبياء والمرسلين ثم نأتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اما بعد فيقول العبد الحقير فضل ذو المن والحمد الحسن الشهباء بالبحر من صدر الدين الى شئت
في هذه الاوراق جواب ما سئلت من وجه الخاص الى تدوين علم اصول الفقه فاعلم ان اهل
البدع والاهواء مع ان الشافعي الذي في عصر الائمة المحمديين كان بالساغ للروايات
والقديم بما من غير ملاحظة لهذه التفسيرات والتوجيهات الواقعة في النصوص
وساركت الا استنباطات فان ان حدوث الفتن بين المسلمين وكثرة البغى على
ائمة الدين وهدية اليقين وظهور الميل الى البدع والاهواء واختلاف الاراء اوجب
اخذ العلم من غير موضعه وطلب الفقه من غير محله وموقعه فاجب ذلك
كثرة التباس والتليس حتى اعتمدوا على الاراء والمقاييس ~~علم اصول الفقه~~
الذكر الموثق ~~للعلم~~ وفي عصر الائمة عليهم السلام كان الشيعة في راحة من هذا التباس
والتليس لان اهل العلم عليهم السلام كانوا يتقون من هذا الدين تحريف
العالمين والتحال الباطنين وتأويل الجاهليين كان الشيعة في راحة باخذون
الصافي المصفي من ائمتهم ولما وقعت الغيبة وغالب عنهم الامام المبين للايات
والحوادث الواقعة ~~فنهضت~~ نهضت جماعة من النقاد ومحاربي اهل التقوى
والسداد الى حفظ الشريعة عن التليس والتحريف اخذت ذلك عن اهل
العهد والدار ولم يواجدها في حفظ الاحاديث ~~حيث انما تفوت~~
في البلدان والامصار وكثرت الكتب ~~في~~ وضاعت القرآن والشواهد
فاضطرر الى التفسير والخرج في الجواب والكنال والوضع الاصطلاحات
واحتاجوا الى معرفة اللغات لانفسار اللغات مع كثرة ايراد الشكوك
والاحتمالات البعيدة عن الامارات والقرآن الموضحة
فست الحاجة الى الاشتغال بالنظر والاستدلال وتلخيص
الذاهب والاقوال ومعرفة الاوضاع والاحوال فهذه
لاستبصار الاحكام والقواعد وعقد ولاخذ مما من الملاك
العاقد وبينوا تلك القواعد والاصول وربطوا لها
الابواب والفضول وجئوا عن المسائل بادلها وادروا
الشيء





والسنة ومعرفة العلم التي يتوقف عليها الاستنباط
بقدر ما يتوقف عليه ذلك العقلية كانت أو نقلية لقول
منكم الى اعدهما دروي حدينا وعرف احكامنا ويدل
ايضا على اشتراط حصول ملكة استنباط الجزئيات
من الكليات وكيفية اقتطاع الفروع من الاصول
وانه لا يحتاج الى احاطة بجميع الاحكام لتعدد رما
تجدد ما تجد والحوادث اليومية ولعل في التعبير
لبقعة المعرفة لا يلفظ العلم اشارة الى عدم اشتراط
العلم القطعي في الواقع والاكتفاء بالظن المعتبر
فظهر ان استدلال الاحكام الشرعية من مجهول
وباعتبار الاعلام والاخبار يسمى شيئا وباعتبار الحكم
والالزام بالاحكام التخصيص على الافراد التخصيص
في كثير من الاحكام يسمى حاكما وقاضيا ولا يجوز لغير المجتهد الفتوى
لذا اضافنا الى ما لا يجوز له القضاء لعمدة اي عيده الحد عن الباف
قال من افتى الناس بغير علم ولا ادى من الفقه
لفقه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب ولحقه ازر
من علم بنبياهم ومثلها كثير في الروايات فالصنفون
من الاخبار من الدين لا يعقون احوال الادلة ولا
علم تعارضها وتراجيحها ويفتقون بما يبرون به
على وجوبهم في الحديث داخلون بين افتى بغير
علم نعوذ بالله من سوء الراي وفيما ذكرت لك
كتابه لمن تدبره وعقله والحمد لله رب العالمين
صر في يوم الاثنين تاسع عشر شعبان ١٣٣٣

٧٧
اذ لا اطلاع على
لا خفي الاحكام
المجزئية لا يبعد
ان يكون من
الحالات العادية
ولهذا ترى قول
المجتهدين جهالة
الحقيقين يتوقفون
في كثير من الاحكام
لذا اضافنا الى
م



بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي . الفقه .

مع أنّ التفقه في الدين في عصر الأئمة المعصومين كان بالسماع للروايات^(٣) والتدين بها، من غير ملاحظة هذه التنقيرات والتخریجات الواقعة في النصوص ومدارك الاستنباطات،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد خاتم النبيين وعلى آله الأئمة المعصومين.

اما بعد؛ فيقول العبد الراجي فضل ربه ذي المنن، أبو محمد الحسن الشهير بالسيد حسن صدر^(١) الدين: إني مثبت في هذه الأوراق جواب ما سئلت^(٢) من وجه الحاجة إلى تدوين علم الفقه وأصول

(٣) التفقه بالدين أو التدين بالروايات هو ارتباط المجتمع بالرواية المستفادة من المعصوم عليه السلام، بما تحمل من تشريعات وتفسير وفقه يتضمن العبادات والمعاملات، والفقه الإسلامي يمثل مجموعة الأحكام الشرعية التي تنظم حياة الناس بشكل فردي وجماعي، وكانت مصادر الفقه في العهد الإسلامي الأول هو كتاب الله تعالى وسنة النبي صلى الله عليه وآله، وبعد رحيله صلى الله عليه وآله وانقطاع الوحي بقيت هذه النصوص هي أساس التشريع الإسلامي، وكان الناس في زمن الأئمة المعصومين عليهم السلام يسألونهم فيما تعرض لهم من حاجات أو يكتبونهم، أو يسألون الموثقين من أصحابهم عليهم السلام، وكانوا يأخذون معالم دينهم ممن تيسر لهم الوصول إليه كالفقهاء والمحدثين، ولو بأخذ الحكم بصورة الرواية وعنوانها. ينظر: فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ٩-١٣، التبريزي، الميرزا جواد، صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، القسم الأول، ص ١٧، الاستربادي، عبد الوهاب بن علي، شرح الفصول النصيرية، ص ٤٩-٥٠، الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٢١١.

(١) ترجم له السيد الأمين، محسن، أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٤٧٦، وفصل في اسمه ونسبه، فهو (حسن بن هادي بن محمد علي بن صالح...) وذكر عنه بأنه الشهير بالسيد حسن الصدر، وكذا آغا بزرك ذكر شهرته في طبقات أعلام الشيعة، ج ١٣، ص ٤٤٥، قائلاً: (والسيد المترجم من آل شرف الدين، إلا أنه اشتهر بالصدر نسبة إلى عم والده).

(٢) الذي يظهر من الفعل (سئلت) أنه مبني للمجهول، وتركيب هذه المفردة مع سياق الجملة في قول المصنف: (إني مثبت في هذه الأوراق جواب ما سئلت من وجه الحاجة...) يفهم منه أن هذه الرسالة كتبت لأجل التدوين والتصنيف، أي: بعبارة أخرى أن تدوين الجواب كان الغرض منه هو تأليف رسالة مستقلة في هذا الموضوع، وكان الاختصار واضحاً في سطور المؤلف، وقد اكتفى بهذا الجواب للسائل لقوله في آخر الرسالة: (وفيها ذكرت لك كفاية لمن تدبره وعقله والحمد لله رب العالمين...).



واختلاف الآراء، أنتج أخذ العلم من غير موضعه، وطلب الفقه من غير محله وموقعه، فأوجب ذلك كثرة الالتباس والتلبس، حتى اعتمدوا على الآراء والمقاييس.

وفي عصر الأئمة عليهم السلام كان الشيعة في راحة عن هذا الالتباس والتلبس؛ لأن أهل العصمة عليهم السلام كانوا ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين^(٣)، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، كان الشيعة في راحة يأخذون الصافي المصفى عن أئمتهم.

(٣) الكلمة في النسخة (العالين) والصحيح ما أثبتناه وقوله: (كانوا ينفون - إلى قوله - وتأويل الجاهلين) هو الإشارة إلى مضمون الرواية الواردة عن النبي ﷺ أنه قال: (يحمل هذا الدين في كل قرن عدول، ينفون عنه تأويل المبطلين، وتحريف الغالين وانتحال الجاهلين، كما ينفي الكبير خبث الجديد) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٧، الباب (١١)، ص ١٥١، ح ٤٣، وفي نفس الجزء من الحر العاملي، وسائل الشيعة، الباب (٨)، ح ٢ عن أبي عبد الله عليه السلام، ص ٧٨ أنه قال: (إن العلماء ورثة الأنبياء، وذاك أن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا وأنا أورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ شيئاً منها فقد أخذ حظاً وافراً، فانظروا علمكم هذا عمن تأخذونه، فإن فينا أهل البيت في كل خلف عدولا ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين).

فإن^(١) حدوث الفتن بين المسلمين، وكثرة البغي على أئمة الدين وهداية اليقين، وظهور الميل إلى البدع والأهواء^(٢)

(١) في المخطوط: (فإن ان حدوث الفتن).

(٢) ورد في نهج البلاغة الخطبة ٥٠، ص ٨٧: (إنما بدء وقوع الفتن اهواء تتبع وأحكام تبتدع يخالف فيها كتاب الله، ويتولى عليها رجال رجالاً على غير دين الله).

وهناك من يرى أن اختلاف المذاهب الإسلامية وتكون الفرق له علل وأسباب ومحمدات، ومن العوامل الرئيسة في الاختلاف وتكون الفرق في المجتمع الإسلامي أمور هي:

١- الاتجاهات الحزبية والتعصبات القبلية: وهذا حدث بشكل واضح في قضية الإمامة والخلافة، بين القائلين على أنها لا تكون إلا بالنص الصادر عن النبي ﷺ في حادثة الغدير، وبين من اجتمع في سقيفة بني ساعدة يبحثون عن الخلافة قبل تجهيز النبي ﷺ ومواراته، وكانت هذه المسألة من أعظم صور الخلاف بين الأمة.

٢- المنع عن كتابة الحديث وتدوينه بل التحدث به: وهذا من الأسباب المهمة في نشوء الفوضى في العقائد والأصول من بعد رسول الله ﷺ.

٣- سوء الفهم في تحديد العقائد الدينية: وهو عامل تكوين مهم لأخطر الفرق الإسلامية الا وهم الخوارج، فقد ضلوا بسبب الشبهة فاعتقدوا أن الخروج عن طاعة الإمام أمر يمكن تبريره شرعاً فأخطأوا الصواب فيه.

ينظر: الشيخ السبحاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٤٥، وينظر: عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، ص ٧٣١.

ولما وقعت^(١) الغيبة^(٢)،

(١) في المخطوط: وقفت.

(٢) كان في عهد الغيبة الصغرى للإمام المهدي عليه السلام من سنة ٢٦٠هـ - ٣٢٩هـ بدء تأليف مجموعات الحديث، إذ ألّف الشيخ الكليني كتابه الكافي، وتوفي محمد بن يعقوب الكليني سنة ٣٢٨هـ، قبل وفاة السمرى سنة ٣٢٩هـ، وألّف كتابه مما جمعه من الأصول والكتب التي ألّف في عهود الأئمة عليهم السلام قبل الغيبة الصغرى، فجمع شتات الحديث المروي في مئات المؤلفات، فوضع بين الفقهاء المادة الكافية من أحاديث التشريع الإسلامي المروية عن أهل البيت عليهم السلام، وعند وقوع الغيبة الكبرى سنة ٣٢٩هـ بوفاة السمرى آخر سفراء الإمام المهدي عليه السلام، أنيطت مسؤولية رعاية الشيعة فكراً وعملاً، وبخاصة في مجال التشريع بفقهاء مذهب أهل البيت عليهم السلام.

فالموجودون من الفقهاء منذ الغيبة الصغرى وما بعدها أمثال الشيخ الكليني، والشيخ الصدوق، والشيخ الطوسي، أدركوا تهيئة الوسائل العلمية التي يحتاجها المتعلم وغيره، من توفير مادة الحديث المهيأة للاستدلال، ومن هنا نشأ علم الفقه، وهو معرفة الأحكام الشرعية في أحضان علم الحديث، ومن بعده نشأ علم الأصول في أحضان علم الفقه، وقد أشار المصنف فيما بعد إلى هذه العلاقة بين الفقه وأصول الفقه، وتطور تدوين الفقه وتأليف الكتب في ذلك، التي كانت في خدمة عملية الاستدلال الفقهي لمعرفة الحكم الشرعي، وهو ما يعبر عنه عملياً بالاجتهاد وهو عمل الفقيه، وهذا الأمر مرتبط بما حصل بعد زمن الغيبة، والابتعاد عن زمن صدور النص، وتجدد المسائل والحوادث الواقعة بعد تطور

وغاب^(٣) عنهم الإمام الميّن للآيات والحوادث الواقعة، نهضت جهابذة النقاد ونحارير أهل التقوى والسداد، إلى حفظ الشريعة عن التلبس والتحريف، آخذين ذلك عن أهل العصمة والسداد، ولم يألوا جهداً في حفظ الأحاديث^(٤)،

الحياة، مما أدى إلى الحاجة العملية لاستنباط الاحكام الشرعية، ووجود عملية الاجتهاد، وبذل الوسع في ذلك. ينظر: الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٢١٣، ص ٢٣٧، الجلالى، السيد محمد حسين عليه السلام، معجم الأحاديث، ص ١١٠، الصدر، السيد محمد باقر، دروس في علم الأصول الحلقة الأولى، ص ٢٨.

(٣) في المخطوط (غالب) وما اثبتناه هو الصحيح بحسب السياق.

(٤) من مظاهر اهتمام علماء الامامية بالمصنفات والأصول هو جمع الفهارس وبيان طبقات الرواة، وتدوين الفقه الروائي في مجاميع فقهية مبنية وقد أشار الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في اول فهرسه إلى تلك الجهود قائلاً: (فإني لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا عملوا فهرس كتب أصحابنا وما صنفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد احداً أستوفى ذلك ولا ذكر اكثره... فإذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب فإنه يطلع على أكثر ما عمل من التصانيف والأصول، ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرائقهم ولم أضمن اني أستوفى ذلك إلى اخره فإن تصانيف اصحابنا واصولهم لا تكاد تنضب لانتشار اصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض)

حيث إنها تفرقت في البلدان والأمصار، وكثرت الكذبة^(١)، وضاعت القرائن^(٢)

الفهرست، ص ٣١-٣٣، وقد وجدت تلك المصنفات بموادها الاصلية اجمالاً في المجاميع القديمة الفقهية إذ جمعت مرتبة مبوبة مهذبة تسهيلاً للانتفاع. ينظر: الطهراني، الذريعة، ج ٢، ص ٧٣، الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(١) لقد كان رسول الله ﷺ أول من أشار إلى وجود الكذب، ورد ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث سليم بن قيس الهلالي المروي في الكليني، الكافي، ج ١، ص ١١٦ باب (٢١) اختلاف الحديث، فيقول عليه السلام: (إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وناسخاً ومنسوخاً وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً وحفظاً ووهماً، وقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً فقال: أيها الناس قد كثرت على الكذابة فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار...) ويظهر من هذا الحديث المتواتر أن المكذبين كانوا أكثر في حياة الرسول ﷺ، وعن الإمام الصادق عليه السلام: (إن أهل بيت صادق لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا، يكذب علينا عند الناس) ينظر: الجلال، السيد محمد حسين رحمه الله، معجم الأحاديث، ص ٢٠-٢١.

(٢) من هذه النقطة وما قبلها أي وجود الكذب في الأحاديث، وضياح القرائن الداخلية والخارجية المحيطة بالنصوص والروايات، أنتج الفحص والتدقيق في بطون الكتب عن قيمة الروايات وحجتها واسنادها، مما له علاقة وثيقة بعلم الرجال والدراية التي يتوقف عليها عملية

الإفتاء ومعرفة الحكم الشرعي، وهذا مما يشير إليه المصنف هنا، وكذا مما يرتبط بمعرفة مسائل من علوم أخرى من اللغة وغيره، وهذه الأمور تدخل ضمن دراسة عدة علوم يتوقف عليها الاجتهاد وتوفر الخبرة والممارسة في عملية النقد والاجتهاد.

ومفهوم القرائن الذي يذكره السيد حسن الصدر رحمه الله هنا، يتحدث عن أهل الخبرة في الحديث، ومنهم الشيخ آغا بزك الطهراني في بحثه حول كتاب الكافي وقيمه العلمية المنشور في رسائل المحقق الطهراني، ص ٢٠١، وفيه ذكر نوعين من القرائن، بعد أن ذكر أن عملية الحفظ والتدوين للأثر والروايات كان من شغل المتقدمين في القرون الأولى في عصر الغيبة، وهذه الكتب المدونة رجع إليها الغائبون عن عصر الإمام عليه السلام، وبلغت سنة ٣٠٠ هـ تقريباً ٦٠٠٠ ألف كتاب كما أحصاها الحر العاملي.

وهؤلاء المصنفون والرواة مختلفون في الوثوق والعدالة والضبط والمذهب، وسائر الأوصاف الذاتية الخاصة بهم، والتي يعبر عنها بالقرائن الداخلية، وكان من بين تلك الأصول والكتب الروائية انفردت مدونات خاصة من هذا العدد المذكور سميت بالأصول الأربعمئة، التي ألفت في زمان الأئمة الباقر والصادق والكاظم عليه السلام، لميزات فيها عبروا عنها أي عن تلك الميزات بالقرائن الخارجية، ووضح آغا بزك بالذريعة ج ٢ بعنوان (الأصل) ذلك، بأن الروايات كلما كانت منقولة في الأصل؛ إذ فيه روايات مسموعة من الإمام عليه السلام أو ممن سمع عنه عليه السلام، هو المقدم؛ لأن السماع مباشرة تقل فيه نسبة السهو والخطأ، وهي أفضل من الكتابة والنقل؛ لاحتمال السقط





والشواهد فاضطروا إلى التنقيح والتخريج^(١) في الجواب والسؤال، وإلى

والسهو، فالألفاظ، وهي المسموعة، أكثر اطمئناناً بالوثوق، ومن تلك القرائن أيضاً تكررت وجود الرواية في أكثر من أصل وإن كان بأسانيد مختلفة، وكذا إذا كان الأصل صحيحاً.

(١) قول المصنف: (فاضطروا إلى التنقيح والتخريج) إذ عطف التخريج على التنقيح للدلالة على أن معنى العبارة هو البحث لاستخراج شيء معين، لأن فقرت عن الخبر أي بحثت عنه (أساس البلاغة، ص ٧٧٣)، وسياق الكلام يشير إلى بيان مرحلة تطور النظر الفقهي والاجتهاد وكيفية استخراج المسائل من بعد الغيبة الصغرى، إذ بعد غياب الإمام عليه السلام نشهد مرحلة تدوين الفقه وانتقاله من الفقه المأثور الروائي إلى ظهور المجاميع الفقهية الموسعة وتدوين القواعد الأصولية عند فقهاء الإمامية إذ توسع الفقهاء في دراساتهم في عملية الاستنباط متجاوزين النصوص إلى استكشاف موارد التطبيق للمسائل الجديدة والحوادث الواقعة، أي بعد دراسة الروايات والأدلة لمعرفة ما وراء تلك النصوص من قواعد وتعليقات فقهية تستخرج للإفادة منها في الاستنباط الفقهي، وهذا هو معنى التخريج إذ هو الاستخراج والاستنباط، وهذا التوسع في الاستدلال يستدعي أيضاً وجود عملية التفريع الفقهي، وارجاع الفروع إلى الأصول على أساس موازين علمية تبنى على التفاهم العرفي وأصول عقلية متداولة في عملية التشريع وعملية التبيين والتفسير. ينظر: الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، ص ٣٠١، وينظر: الحسيني،

وضع الاصطلاحات^(٢)، واحتاجوا إلى معرفة اللغات^(٣)، ولانتشار اللغات مع

محمد، الدليل الفقهي، ص ١٠٣، فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ١٠٣ وص ١١٢.

(٢) وضع الاصطلاحات أي المفاهيم التي ترتبط بعملية الاستنباط؛ إذ أشار المصنف في عبارته السابقة عن النظر والتخريج في الجواب والسؤال إذ مع وجود المسائل الجديدة المطروحة آنذاك تطور منهج الاستدلال الفقهي وأصبحوا يضعون أجوبة لتلك المسائل، وأيضاً اضطروا إلى وضع اصطلاحات خاصة بهم تميز المفاهيم الداخلة في الاستدلال وتساعد على تنظيم الفكر الفقهي وتمييز المسائل الفقهية بشكل دقيق، ومن هذه المصطلحات ما يرتبط بتفريع المسائل نحو: العلة في الحكم، والمناط، والقياس، وغيره وأيضاً مما له دخل في الاستنباط على مستوى الدلالة اللفظية أشار إليه المصنف في معرفة اللغات. ينظر: علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٢، ص ١٣٥، ج ١، ص ٣٨.

(٣) اتفق علماء الأصول على أن الطريق لفهم الكتاب والسنة هو فهم معاني الألفاظ بحسب الوضع واللغة والدلالات؛ لذا بحثوا في علم الأصول على الدلالة اللغوية والوضعية ثم قسموا الألفاظ من حيث الوضع إلى وضع عام ووضع خاص وقسموا اللفظ بحسب الدلالة إلى نص صريح، وغيره من المفاهيم التي لها علاقة في عملية الاستنباط الفقهية. ينظر: علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ١، ص ٣٤.



ومعرفة الأوضاع والأحوال، فمهدوا لاستنباط^(٣) الأحكام القواعد، وعقدوا

الفتن بين المسلمين، وظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والاهواء، وكثرت الفتاوى والواقعات، فاشتغلوا بالنظر وبالاستدلال وتدوين المسائل بأدلتها، وإيراد الشبه باجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات، وتبيين المذاهب والاختلافات، وسموا ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالفقه، ومعرفة أحوال الأدلة إجمالاً في إفادتها الأحكام بأصول الفقه... وهذا ما سيأتي بيانه من السيد حسن الصدر، وينظر: الطهراني، توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد، ص ١١١.

(٣) إن عملية الاستنباط للأحكام الشرعية تعتمد على عناصر عديدة ومختلفة، لا بد من توفرها لكي يتمكن الفقيه من اجراء الاستنباط واتخاذ الموقف المناسب حسب الحوادث والظروف الطارئة أو الفتاوى الموجهة إليه، وبعض تلك العناصر يطلب من علم الحديث، وبعضها من علم الرجال، وبعضها يطلب من الفقه، والمهم أيضاً دراسة أساليب التعبير والبيان وقواعد اللغة العربية لاجل تفسير الدليل اللفظي سواء كان آية أو رواية، وقد وضع الشهيد الثاني في كتاب القضاء وتحدث عن الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وهو يحتاج إلى مقدمات منها: معرفة علم الكلام، وأصول الفقه والنحو التصريف ولغة العرب، والأقيسة في المنطق وآيات الاحكام، والرجوع إلى السنة، ومعرفة طرق الروايات من الصحيح وغيره من الاصطلاحات التي دونت في دراية الحديث المفتقر إليها في الاستنباط، وغير ذلك

كثرة ايراد الشكوك والاحتمالات^(١)، للبعد عن الأمارات والقرائن الموضحات، فمست الحاجة إلى الاشتغال بالنظر والاستدلال^(٢)، وتتبع المذاهب والأقوال

(١) كلما بعد الفقيه عن عصر النص تعددت جوانب الغموض في فهم الحكم الشرعي من مداركه وتكون الحاجة أكثر إلى تحديد قواعد عامة يعالج بها فجوات عملية الاستنباط بسبب تراكم الشكوك والاحتمالات حول مفاد النصوص وظروفها وملابساتها وهذا الامر ساعد على تبني الدراسات الفقهية جمع عناصر وقرائن لها الأثر في الاستنباط الفقهي، الحلقة الأولى، ص ١٧ وص ٢٨، علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ١ ص ١٦.

(٢) بناء على ما مضى من حديث السيد حسن الصدر إذ أراد أن يبين أن الأوائل ببركة صحبة النبي ﷺ، وتمكنهم من مراجعة الأئمة المعصومين عليهم السلام مستغنين عن تدوين العلوم ولا سيما الفقه وأصوله وقواعد الاستنباط، إلى أن كثرت الفتن واختلفت الفتاوى حسب مباني كل فرقة، وتجددت الحوادث والوقائع، فمست الحاجة إلى الاشتغال بالاستدلال وتدوين المسائل وأدلتها، وقد ذكر ذلك الاستربادي، عبد الوهاب بن علي، شرح الفصول النصيرية، ص ٤٩-٥٠، وهو يوضح ما موجود هنا إذ يقول: (وكانت الأوائل من الصحابة والتابعين بصفاء عقائدهم، ببركة صحبة النبي ﷺ، وقرب العهد بزمانه ولقلة الوقائع والاختلافات، وتمكنهم من المراجعة إلى الأئمة المعصومين والثقات، مستغنين عن تدوين العِلْمين وترتيبها أبحاثاً وفصولاً، إلى أن كثرت



عن المسائل^(٤) بأدلتها، وأوردوا الشبه والنقوض^(٥) بأجوبتها، ونقلوا الأوضاع^(٦) والاصطلاحات وأوضحوا المذاهب والاختلاف^(٧)، فنتج من ذلك علما

فقه الرواية إلى عصر تبويب الحديث ومنهجية الاجتهاد من سنة (٢٦٠-٤٦٠ هـ) وهذا العمل الموسوي الذي تم في هذه المرحلة قد وفر للفقه اهم أدوات الاستنباط وهو الحديث أو السنة الذي يشكل اهم المصادر الفقهية للاستنباط، ينظر: فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ٩٦، السبحاني، جعفر، أدوار الفقه الامامي، ص ١١ و ص ٧٥.

(٤) أي اهتموا بدراسة كل مسألة فقهية مع البحث عن أدلتها من الكتاب والسنة، هنا الإشارة إلى الفقه التفرعي ودخول مرحلة الاجتهاد لاستخراج المسائل الشرعية من مصادرها المعرفية وأدلتها، وقد ازداد الاهتمام بهذا المنهج تدريجياً على أثر الابتعاد الزمني عن عصر الحضور للإمام عليه السلام حتى غدا المنهج السائد في الفقه الشيعي لاحقاً، ينظر: بناري، علي همت، ابن اديس الحلي ودوره في إثراء الحركة الفقهية، ص ١٣٠.

(٥) أي استعرض الفقهاء الشبهات والاعتراضات التي قد تثار حول بعض المسائل الفقهية.

(٦) الفقهاء قاموا بتحديد المصطلحات الخاصة في مجال الاستنباط والدلالة اللغوية والوضع - وقد أشرنا إلى ذلك قبل قليل.

(٧) أشار الفقهاء إلى الاختلافات بين المذاهب

لأخذها^(١) من المدارك المعاهد، وبينوا تلك^(٢) القواعد والأصول، ورتبوا لها الأبواب^(٣) والفصول، وبحثوا من البحوث. ينظر: العاملي، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ١، ص ٢٣٦.

(١) يقصد ان الفقهاء بعد وضع أسس وقواعد تسهل عملية الاستنباط أن قاموا بتحديد المصادر التي يتم استخراج الاحكام منها وهي القرآن الكريم والسنة والاجماع والعقل والعلم الذي يهتم بدراسة هذه القواعد هو علم الأصول؛ لذا عرفه المشهور بانه العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الحكم الشرعي، فيكون علم الأصول عبارة عن قواعد وضوابط كلية تسهم في استخراج الحكم الشرعي من مصادره الكتاب والسنة. ينظر: صنقور، محمد، شرح الأصول من الحلقة الثانية، ص ٩، قدسي، الفقيه خلیل، الفروق المهمة في الأصول، ص ١١.

(٢) قام الفقهاء بشرح هذه القواعد والأصول بشكل واضح لضمان الفهم الصحيح لها. هذه القواعد التي ألقاها الأئمة عليهم السلام انبثقت منها مسائل أصولية مهمة كثيرة استخرجها الأصوليين بعمق التفكير من خلال أدلتها فأتسع نطاق المسائل الأصولية. ينظر: قدسي، الفقيه خلیل، الفروق المهمة في الأصول، ص ٨.

(٣) ثم قسموا الموضوعات الفقهية إلى أبواب وفصول لتسهيل دراستها وتطبيقها للإشارة إلى تبويب الحديث أو تدوينه عن طريق ترتيب الروايات وتنظيمها في أبوابها الفقهية الخاصة ابتداء من كتاب الطهارة إلى آخر الأبواب وهذه الفترة تعد من مراحل تطور الفقه وانتقاله من

شريفان: أحدهما يفيد معرفة أحوال الأدلة الإجمالية المفيدة للأحكام الشرعية، وسموه بأصول الفقه^(١).

وثانيهما: يفيد معرفة تلك الأحكام عن أدلتها التفصيلية، وسموه بالفقه^(٢).

من أدلتها).

وهذا الاصطلاح (أصول الفقه) مبني على كلمة أصول التي مفردا أصل أي ما يركز عليه الشيء، وفي المصطلحات الفقهية والأصولية ذكروا له معاني عدة، منها: أن يكون بمعنى القاعدة، فأصول الفقه هو: معرفة القواعد التي يركز عليها استنباط الأحكام الشرعية الفرعية، وكذلك مدلول كلمة الفقه التي تعني مجموع الأحكام الشرعية ينظر: الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، ص ٣٥، ومن هنا ذهب المصنف إلى هذا التعريف الموجود في المتن بأن أصول الفقه يفيد معرفة أحوال الأدلة، أي معرفة القواعد والأسس التي تصلح أن تكون دليلاً معتبراً، وتقع في طريق استنباط الأحكام الشرعية، هذا بالضبط ما يدرسه علم الأصول، أي العلم بالعناصر الداخلة في عملية الاستنباط، أي دراسة أدلة الفقه العامة، والغرض منه الاستعانة بها لاستنباط الأحكام الشرعية، وهذه الأدلة هي الكتاب والسنة والاجماع والعقل.

(٢) ينظر: الاستربادي، عبد الوهاب بن علي، شرح الفصول النصيرية، ص ٥٠؛ للفقه مدلولان لغوي ويعني الفهم واصطلاحاً يعني مجموع الأحكام الشرعية، أو بعبارة أخرى دراسة الفقه تعني معرفة الأحكام الشرعية لغرض الطاعة، والأحكام هذه هي الوجوب والحرمة والاستحباب والكراهة والنهي، ينظر: الهاشمي، السيد محمود، تقارير السيد محمد باقر الصدر، ج ١ ص ٤١-٤٢، المشكيني، الشيخ

الفقهية في فهم الأحكام الشرعية. كما فعل الشيخ الطوسي في كتابه (الخلاف) إذ ذكر المسائل الخلافية بين المذاهب الإسلامية، أما ذكر أقوال العلماء والفقهاء من علمائنا فقد اعتنى ابن ادریس الحلي في كتابه السرائر بذلك أيضاً ويعد من مظاهر اجتهاده؛ إذ قام بنقل أقوال الفقهاء من أصحابنا في مسألة معينة إذا كان فيها خلاف بين المصنفين آنذاك؛ لأن وفاته (ت ٥٩٨هـ)، ويظهر أن ابن جنيد (تقريباً ٣٧٧هـ) كان يذكر الخلاف في المسائل أيضاً، ينظر: فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ١١٤؛ بناري، علي همت، ابن ادریس الحلي ودوره في إثراء الحركة الفقهية، ص ٣٨، الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٢٨٦ وص ٢٥٤.

(١) ينظر: الاستربادي، عبد الوهاب بن علي، شرح الفصول النصيرية، ص ٥٠، وفي علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٢، ص ٧ (والسلف الصالح من الفقهاء قروا مجموعة من القواعد والأصول المؤثرة في الاستنباط، تمهيداً لها، وعرفوها في الاصطلاح كما عن بعض الأعلام: العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية).

الشيخ المظفر، أصول الفقه، ص ٢١ ذكر أن (علم الأصول هو العلم الوحيد المدون للاستعانة به على الاستدلال على إثبات الأحكام الشرعية، ففائدته إذن الاستعانة على الاستدلال للأحكام



فلا بد من الاجتهاد^(١) أعني التفقه^(٢)، كذلك؛ لأن معرفة التكليف الواجب والحكم بين الناس في الحوادث المتجددة موقوفة على الاجتهاد، لأننا لا نعلم خلافا في عدم جواز الحكم والفتوى لغير الفقيه^(٤)، علي، مصطلحات الفقه، ص ٤٢٧.

لا بد أن تتوفر فيه ملكة الاجتهاد، وهي ملكة التفقه في الدين بعد العلم بالأصول والفروع، أي بعبارة أخرى أن الدقة والتحقيق في العلوم التي يتوقف عليها الاجتهاد توجب الأتس والنظر في معرفة الحلال والحرام، ومعرفة مفاهيم كلمات المعصوم، فهذا بعد النظر واستقصاء المعرفة هو مما يساعد على وجود ملكة الاجتهاد، والمصنف يشير بعد قليل أيضاً إلى حيثيات ووجوه اطلاق عنوان المفتي والمجتهد والقاضي على الفقيه، فيسمى فقيها باعتبار علمه الحاصل بالأحكام نتيجة الاستنباط، وكونه مجتهداً لأن يستطيع الاستدلال ورد الفروع إلى الأصول واستخراج الاحكام واستفراغ الوسع فيه. ينظر: النراقي، مستند الشيعة، ج ١٧، ص ١٥، علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٣، ص ٣٦٧.

(٤) للمجتهد في الفقه الإمامي الاثني عشري منصب القضاء والافتاء، والمعلوم أن منصب القضاء والحكم هو من شؤون النبي ﷺ أو الإمام ﷺ في زمن وجودهم وحضورهم، وأما البحث في زمن الغيبة فقد اتفق المحققون من أصحابنا الإمامية أن المنصب من مهام الفقيه الجامع للشرائط، وقد ذكروه في كتبهم ومنصوص عليه لتضافر الأخبار. ينظر: علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٣، ص ٣٧٢، وأيضاً العاملي، زين العابدين،

(١) الاجتهاد هو افتعال من الجهد، وهو لغة تحمل المشقة أو بذل الوسع في عمل فيه مشقة وصعوبة، واصطلاحاً هو (بذل الوسع في تحصيل الحجة على الأحكام الشرعية أو تعيين الوظيفة عند عدم الوصول إليها)، ينظر: الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، ص ٤٣٥، علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٣، ص ٣٥٩، فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ١٧، وقد عرف السيد حسن الصدر نفسه الاجتهاد في آخر كتابه اللوامع الحسنية في الأصول الفقهية، بقوله إنه: (عبارة عن اعمال النظر في تحصيل الحكم الشرعي الفرعي عن الأدلة، ممن له ملكة الاستنباط ومعرفة المراد من الخطابات الشرعية واستفراغ الواسع في معرفة المراد منها، ويشترط فيه العلم بكل العلوم المدونة لمعرفة الكتاب والسنة وأن يكون حصول الملكة عن كثرة المزاولة للفقه والحديث لا محض القوة النظرية... ولا ريب في صحة الاجتهاد بالمعنى المذكور، وفي جواز العمل بفتوى المتصف به ونفوذ حكمه وقد تضافت الروايات بكل ذلك، وتحقق الاجماع عليه، بل الضرورة)، الكاظمي، السيد حسن الصدر، اللوامع الحسنية، ص ٢٧٥.

(٢) في النسخة جاءت: (التفه).

(٣) المجتهد عند الإمامية كلمة تساوق الفقيه في الأخبار، فالفقيه بعد وجود الشرائط العامة من البلوغ والعقل والايان بالعقائد الحققة مع العدالة

وأصل فيه الروايات الصحيحة، منها: ما رواه زرارة^(١)، وأبو بصير^(٢)، عن الباقر^(٣) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(١) زرارة بن أعين الشيباني توفي سنة ١٥٠هـ وهو من الثقات، روى عن الامام الباقر والصادق عليها السلام، وهو من شيوخ أصحابنا في زمان، كان فقيها صادقاً فيما يرويه وأجمع أهل العلم على تصديقه والانقياد له بالفقه مع جلالة قدره وعلو رتبته وله مصنفات أيضاً، ينظر: الاردبيلي، محمد علي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد، ج ١، ص ٣٢٤.

(٢) هو كنية ليث ابن البخري المرادي، الراوي عن الامام الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، وأيضاً هي كنية يحيى بن القاسم. ينظر: الاردبيلي، محمد علي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد، ج ٢، ص ٣٤ وص ٣٦٩.

(٣) الإمام محمد بن علي بن الحسين عليه السلام، عاصر الإمام الباقر عليه السلام جملة من حكام بني أمية، ولقب بالباقر عليه السلام لانه تبقر في العلم، أي: توسع، كانت ولادته سنة ٥٧هـ وكان عمره يوم قتل جده الإمام الحسين ٣ سنوات، وأمه هي بنت الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب عليه السلام، وتوفي سنة ١١٤هـ، ودفن بالبقيع. ولم يظهر عن أحد من ولد الحسن والحسين عليهم السلام من علم الدين الاثار والسنة وعلم القرآن والسيرة وفنون الادب ما أظهر عنه عليه السلام وروى عنه معالم الدين بقايا الصحابة ووجوه التابعين، ورؤساء فقهاء المسلمين، ينظر: الجلال، السيد محمد حسين، موارد الاعتبار، ج ١٠، ص ٨-٩.

والصادق^(٤) أنهما قالوا: (علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا)^(٥)، وهذا نص في صحة الاستنباط^(٦)

(٤) الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام، وكانت ولادته سنة ٨٠هـ بالمدينة، ووفاته سنة ١٤٨هـ ودفن بالبقيع، وكان عالم آل محمد في زمانه ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر ذكره في البلدان، وجمع أصحاب الحديث عنه ما نقلوا من الثقات على اختلاف آرائهم ومقالاتهم، فكانوا أربعة آلاف رجل، ينظر: الجلال، السيد محمد حسين، موارد الاعتبار، ج ١١ ص ٩-١٠.

(٥) نقل في وسائل الشيعة هذا الخبر عن كتاب السرائر لمحمد بن ادریس الحلي، نقلاً عن كتاب هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا)، الحر العاملي، وسائل الشيعة، كتاب القضاء الباب ٦ من أبواب صفات القاضي الحديث ٥١.

ونقل أيضاً حديث آخر عن الإمام الرضا عليه السلام قال: (علينا لقاء الأصول وعليكم التفريع) والحديث في نفس الباب المذكور رقم ٥٢.

(٦) قال الشيخ الحر العاملي بعد نقله هذا الخبر وما بعده: (هذان الخبران تضمننا جواز التفريع على الأصول المسموعة والقواعد الكلية المأخوذة عنهم عليهم السلام لا على غيرها) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ص ٦١-٦٢.

ومعنى الأصول هو شامل للقواعد الفقهية وقواعد أصول الفقه، وتشير هاتان الروايتان إلى لزوم اعمال النظر والفكر في استخراج الحكم



والاستخراج. ومثله ما في جامع^(١) البنزطي الممل في مستطرفات السرائر، عن الرضا قال عليه السلام: (علينا إلقاء الأصول اليكم، وعليكم التفريع)^(٢).

الشرعي من أصله ودليله والعمل بالاجتهاد، ومعلوم احتياج ذلك إلى علم الأصول وهو أعم من الأصول، اللفظية والعملية، وكان الإمام الباقر والصادق عليهما السلام، ومن بعدهما من الأئمة، يشعرون بما سببلى به الناس من تعارض الأدلة والاختلاف في النقل عنهم عليه السلام، والحيرة في الوظائف الدينية إذا فقد النص، وغير ذلك مما يحتاجه الفقيه، فألقوا إلى أصحابهم الرواة عنهم القواعد الأصولية المهمة التي يحتاج إليها الفقيه في الاستنباط، وبيان الوظيفة العملية إذا فقد النص على الحكم الشرعي الواقعي، ينظر: قدسي، الفقهية خليل، الفروق المهمة في الأصول الفقهية ص ٦-٧.

(١) جامع البنزطي هو للشيخ أحمد بن محمد بن أبي نصر المعروف بالبنزطي، كوفي، لقي الإمام الرضا والحواد عليها السلام، وكان ثقة جليل القدر من الفقهاء توفي سنة ٢٢١ هـ، الارديلي، محمد علي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد، ج ١، ص ٥٩ وكتاب الجامع هذا من الكتب المشهورة التي يرويها النجاشي عن مشايخه وهو جامع في الأحاديث.

(٢) النص الوارد للرواية في وسائل الشيعة التي بين أيدينا عن الإمام الرضا عليه السلام قال: (علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع) وسائل الشيعة كتاب القضاء ج ٢٧ الباب ٦ من أبواب صفات القاضي ص ٦٢ الحديث ٥٢.

فلا [بد] (٣) من فهم مدلولات الروايات والآيات ومعرفة الرواة^(٤)، وذلك يتوقف على أمور أشار إليها الصادق في مقبولة^(٥) عمر بن حنظلة، حيث قال: (انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا فارضوا به حاكماً، فأني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف وعلينا رد، وهو راد على الله، وهو على حد الشرك بالله)^(٦) انتهى.

(٣) هذه إضافة يقتضيها السياق لأن الكلمة وردت خالية في المخطوط هكذا: (فلا من فهم).
(٤) في الأصل وردت (الرواة).

(٥) مقبولة عمر بن حنظلة هي من الروايات التي تلقاها الفقهاء بالقبول، تدور عليها رحي القضاء وعمل بها الفقهاء حتى اتصفت بالمقبولة، وراويها هو عمر بن حنظلة، ينظر: المجلسي، العلامة الشيخ محمد باقر، مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢١، الحديث ١٠، وينظر: السيد الخميني، البيع، ج ٢، ص ٦٣٨، وهذه الرواية وإن وردت في باب القضاء في جواز تنصيب الفقهاء في زمن الغيبة، وعلى الناس أن تراجع اليهم في الفتوى والأحكام، إلا أنها تخللت بيان مهم وتوضيح حول خبرة الفقيه، الذي يرجع إليه، بأن يكون عالماً عادلاً عارفاً بالسنة مجتهداً، وقد بيّنه المصنف.

(٦) الكليني، أصول الكافي، ص ٥٠، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠، والملايري، الشيخ اسماعيل، جامع أحاديث الشيعة، ج ٣٠،

وفيه شرايط^(١) خمسة للفقهاء: الإيمان، والعدالة، والعلم بالكتاب والسنة، ومعرفة العلوم التي يتوقف عليها الاستنباط بقدر ما يتوقف عليه ذلك، عقلية كانت أو نقلية لقوله: (منكم - الى - أعدلهما)^(٢)، وروى ص ٤٢ الحديث ١٥ من الباب ١ من أبواب القضاء باختلاف يسير.

(١) ورد في الروضة البهية: (وفي الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء، وهي: البلوغ، والعقل، والذكورة، والإيمان، والعدالة، وطهارة المولد، إجماعاً... والاجتهاد في الأحكام الشرعية وأصولها، ويتحقق بمعرفة المقدمات الست، وهي: الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، وشرائط الأدلة، والأصول الأربعة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل...) ينظر: العاملي، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ص ٢٣٦.

(٢) هذا المقطع هو موضع الحاجة إلى بيان أهمية النظر في الروايات دون نقل الرواية فقط؛ لأن المقصود هو توفر فقهاء عدول مجتهدين لهم بصيرة في فهم المدلول دون نقل الروايات فقط، لأن معرفة الروايات وسنة النبي ﷺ الواردة إلينا عن طريق أهل البيت عليهم السلام تحتاج إلى من لديه خبرة في ذلك ومعرفة طرق السنة وأبعادها، وما هو من السنة دون غيره، وهذا لا يكون إلا للفقهاء من أهل الخبرة الذين نقلوا لنا الروايات، وهذا هو المقطع من الرواية، هو قوله عليه السلام في المقبولة المذكورة: (ينظران إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف

حديثنا وعرف احكامنا.

ويدل أيضاً على اشتراط حصول ملكة استنباب^(٣) الجزئيات من الكليات،

أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإننا استخف بحكم الله، وعلينارد، والراد علينا، الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله.

قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا، فرضياً أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: «الحكم ما حكم به أعدلهما، وأفقههما، وأصدقهما في الحديث، وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر...» الكليني، أصول الكافي، ص ٥٠، باب اختلاف الحديث، رقم ١٠، وينظر: علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٣، ص ٣٧٥ وص ٣٩٠.

(٣) قوله (اشتراط حصول ملكة استنباب الجزئيات من الكليات وكيفية اقطاع الفروع في الأصول) يشير إلى مجال النظر والخبرة لدى الفقيه التي تمكن من استخراج الفرع من الأدلة، وهذه العملية الاستنباطية تشترك فيها أمور عدة أحال ذكرها السيد حسن الصدر إلى الروايات والتي منها مقبولة عمر بن حنظلة، وهي أوسع الأدلة في ذلك، ومن تلك الأمور العلم بالكتاب والسنة والإحاطة الفعلية بفقه الشريعة ومقاصدها، وكذلك ارجاع الفروع إلى الأصول، عبر ملاحظة التفاصيل الخاصة أو الحالات الجزئية، ومعرفة الكليات والقواعد العامة التي تحكم مسائل كثيرة في الفقه، وفحص الجزئيات، هو ما يشير إليه لفظ استنباب، وهي تعني في الفقه





وكيفية اقتطاع الفروع من الأصول، وأنّه لا يحتاج إلى إحاطة بجميع الأحكام لتعذرها؛ إذ الاطلاع على مآخذ الأحكام الجزئية لا يبعد أن يكون من المحالات^(١) العادية،

من (استتب الطريق ذل وانقاد، كما يقال طريق معبد، أو استتب له الامر، ويجوز أن يقال للاستقامة والتمام استتباب) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٦٥، وعليه فكلما استتباب الواردة في المخطوط تتضمن انقياد أو وضوح الجزئيات، أي يحصل للفقيه وضوح التفاصيل للأدلة الشرعية أو الوقائع والموضوعات حتى يتعامل معها لضمان الوصول إلى الحكم، وبشكل عام هذه العبارة تتحدث عن منهجية الاستنباط الفقهي باستخدام القواعد العامة لحل المسائل الفرعية، وهذه المنهجية لا تلزم الفقيه بان تكون لديه معرفة وإحاطة بالأحكام الجزئية وتفصيلاتها؛ لأنها حادثة ومتجددة في وقتها، ينظر: الكاظمي، اللوامع الحسنية، ص ٢٧٥. وينظر: علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، ج ٣، ص ٤٠٢ - ٤٠٥.

(١) الظاهر من الكلمة هو (المحالات العادية) وليس (الحالات)؛ لوجود فرق في المعنى بين الكلمتين، فالعلم أو الحالة العادية هي التي يمكن تحصيلها بوسائل طبيعية أو مألوفة، ولكن المحال هو الامر الصعب والمستحيل؛ لذا سياق العبارة يحتم أن تكون (المحالات العادية) فبعد تقرير المصنف وتوضيحه عن مهارة الفقيه وخبرته في مجال ارجاع الفروع إلى الأصول وانقياد التفاصيل له في تلك المسألة، عقب ذلك بقوله: بأنه لا يحتاج معرفة بتلك الإحاطة والشمول

ولهذا ترى فحول المجتهدين وجهابذة المحققين، يتوقفون في كثير من الأحكام، هذا مضافا إلى تجددتها بتجدد الحوادث اليومية، ولعل في التعبير بلفظ المعرفة لا بلفظ العلم إشارة إلى عدم اشتراط العلم القطعي في الواقع، والاكتفاء بالظن المعترف شرعا، فظهر أن المستدل على الأحكام الشرعية يسمى مجتهدا، وباعتبار الاعلام والاخبار يسمى مفتيا، وباعتبار الحكم والإلزام بالأحكام الشخصية على الأفراد الشخصية يسمى حاكما وقاضيا^(٢)، ولا لجميع مآخذ الاحكام الجزئية بسبب تعذر ذلك وان معرفة كل الأمور الجزئية هو أمر مستحيل في الحياة العلمية فضلا عن معرفة مأخذها وهذا يتماشى مع معنى (المحالات العادية) وبلا شك أيضاً أن هذا يتناقض مع العلم أو الحالة العادية، التي هي بحكم الاستطاعة.

(٢) ورد في الطباطبائي، السيد علي، رياض المسائل، ج ٩، ص ٢٣٥، ما يشبه هذه العبارة: حيث قال: (واعلم أن القاضي يغاير المفتي والمجتهد والفقيه بالحيشة، وإن كانت الأوصاف المزبورة فيه مجتمعة؛ لأن القاضي يسمى قاضيا وحاكما باعتبار الزامه وحكمه على الأفراد الشخصية بالأحكام الشخصية، كالحكم على شخص بثبوت حق عليه لآخر، وأما لا بهذا الاعتبار بل بمجرد الإخبار والإعلام فإنه يسمى مفتيا، كما أنه باعتبار مجرد الاستدلال يسمى مجتهدا، وباعتبار علمه بتعين مظنونه حكما شرعيا في حقه وحق مقلده فقيها عالما بالعلم



ولعل قول المصنف: (فالصحفيون من الأخبارية) هو وصف للأخبارية، وقد يكون ما بعدها موضحاً لهذا التعبير، وهو قوله (الذين لا يعرفون علم أحوال الأدلة ولا علم تعارضها وتراجيحها)، فهم يكونون قد أخطأوا في قراءة الأدلة، وأنهم أخذوا علمهم من بطون الكتب من غير قراءة على الشيوخ، فهؤلاء يقعون في التصحيف والتحريف؛ لذا يقول (ويفتون بما يمرون به على وجوههم في الحديث)، وفي تحرير الأحكام للعلامة الحلي، ذكر أن لكل علم أسراراً لا يطلع عليها من الكتب، فيجب أخذه من العلماء، ولهذا قال النبي ﷺ (خذ العلم من أفواه الرجال) ونهى عن الأخذ ممن أخذ علمه من الدفاتر، فقال (لا يغرنكم الصحفيون). ولعل تعبير المصنف (الصحفيون) هو متداول ومعروف بالرواية، فأخذه هنا تعبيراً عن عمل الأخبارية وطريقتهم، ينظر: العلامة الحلي، تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، ج ١، ص ٣٩، ويقول الشيخ المفيد في تصحيح اعتقادات الإمامية في حق المتعلقين بالأخبار ما نصه: (لكن اصحابنا المتعلقين بالأخبار أصحاب سلامة وبعد ذهن وقلة فطنة، يمرون على وجوههم فيما سمعوه من الأحاديث ولا ينظرون في سندها، ولا يفرقون بين حقها وباطلها، ولا يفهمون ما يدخل عليهم في اثباتها، ولا يحصلون معاني ما يطلقونه منها) ينظر: الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ٨٨، أما الأخبارية فيذكر الشيخ آغا بزرك في توضيح الرشد في تاريخ حصر الاجتهاد، بأن علماء الشيعة متفقون على وجوب الاجتهاد في الاحكام إنما هو في مقام عملهم (وإن أنكر الاجتهاد قولاً بعض

يجوز لغير المجتهد الفتوى، كما لا يجوز له القضاء؛ لصحيفة أبي عبيدة^(١) الحذاء عن الباقر قال: (من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ولحقه إزر^(٢) من عمل بفتياه)^(٣)، ومثلها كثير في الروايات^(٤).

فالصحفيون^(٥) من الأخبارية الذين

القطعي بالحكم الشرعي). وأيضاً ورد مثله في مستند الشيعة في أحكام الشريعة للعلامة النراقي (ت ١٢٤٥ هـ)، ج ١٧، ص ١٥.

(١) أبو عبيدة هو زياد بن عيسى، كوفي ثقة، كان حسن المنزلة عند آل محمد ﷺ، وعده الشيخ الطوسي من رجال أصحاب الإمام الباقر والصادق عليه السلام. توفي في حياة الإمام الصادق عليه السلام، ينظر: السيد الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٢٢٧.

(٢) الرواية في الوسائل فيها (وزر من عمل بفتياه). وفي المخطوط كانت كلمة (بفتياه) غير واضحة، وأثبتناها من المصدر.

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٧ كتاب القضاء باب ٤، ص ٢٠، الحديث ١.

(٤) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٧، كتاب القضاء الباب ٤.

(٥) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٧٢٩: (الصَّحْفِي محرّكة من يُخطي في قراءة الصحيفة)، وأصل الصحيفة هو (الجلد أو القرطاس يكتب فيه) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٤١٤.

مصادر التحقيق:

١. الاردبيلي، محمد علي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد، منشورات مكتبة السيد المرعشي، إيران، ١٤٠٣هـ.

٢. الاسترابادي، عبد الوهاب بن علي، شرح الفصول النصيرية، تحقيق قسم الشؤون الفكرية في العتبة الحسينية المقدسة، ١٤٣٣هـ.

٣. الطهراني، آغا بزرك، طبقات اعلام الشيعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣٠هـ.

٤. الأمين، السيد حسن، أعيان الشيعة، تحقيق محسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥. بناري، علي همت، ابن ادريس الحلي ودوره في إثراء الحركة الفقهية، مركز ابن ادريس الحلي للدراسات الفقهية، دار المحجة البيضاء، بيروت، ١٤٣٠هـ.

٦. التبريزي، الميرزا جواد، صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، قم، ١٤٣٣هـ.

٧. توضيح الرشاد في تأريخ حصر الاجتهاد المطبوع ضمن رسائل المحقق الطهراني للشيخ آغا بزرك الطهراني.

لا يعرفون علم أحوال الأدلة، ولا علم تعارضها وتراجيحها، ويفتون بما يمرون به على وجوههم في الحديث، داخلون فيمن أفتى بغير علم، نعوذ بالله من سوء الرأي، وفيما ذكرت لك كفاية لمن تدبره وعقله، والحمد لله رب العالمين، حرّر في يوم الاثنين، ثامن وعشرين شعبان، سنة ١٣٣٣.

المتأخرين منهم بدعوى أنه يعمل بالأخبار فعرف بالأخباري، لكننا بينا في محله انه نزاع لفظي؛ لأن العمل بالخبر ليس الا العمل بمعناه، وما يفهم ويستفاد منه، فالعمل بالخبر موقوف على فهم المعنى واستفاداته منه، ولا يعني بالاجتهاد إلا استخراج الخبر واستنباطه منه، وهو مشترك بين جميع علماء الشيعة)، الطهراني، رسائل المحقق الطهراني، ص ١١٢.

اما الحركة الأخبارية فظهرت في أوائل القرن ١١ الهجري على يد الميرزا محمد أمين الاسترابادي (ت ١٠٢١هـ)، وظهرت خلال القرن الثاني عشر على الساحة الفقهية منهجية جديدة في الاستنباط الفقهي تدعي انتسابها إلى مدرسة المحدثين، وعرف هذا المنهج بالمنهج الأخباري، في قبال المنهج الاصولي ومنهج المجتهدين، وخلاصة منهجهم:

١- إن العمل بالقواعد الأصولية يؤدي إلى ترك العمل بالنصوص الشرعية أو التقليل من أهميتها.
٢- الاقتصار على الكتاب والسنة، وغير ذلك من الاطروحات، ينظر: الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٤٠٥ وص ٤٣٦، فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، ص ١٩٣ وص ٢٠٠.



٨. الجلالي، السيد محمد حسين رحمته الله، ١٤١٠هـ.
- موارد الاعتبار، تحقيق السيد محمد جواد الجلالي، إيران، قم.
٩. الجلالي، السيد محمد حسين رحمته الله، ١٤٢٤هـ.
- معجم الأحاديث، الأردن، عمان، ١٤٢٠هـ، الجزء الأول.
١٠. الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت، بيروت، ١٤٢٤هـ.
١١. الحسيني، محمد، الدليل الفقهي، مركز ابن اديس الحلي، ٢٠٠٧.
١٢. الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام، ١٤١٨هـ.
١٣. دليل مخطوطات مؤسسة كاشف الغطاء العامة (الاصدار السادس)، النجف الاشرف، لسنة ١٤٣٩هـ، بيروت.
١٤. الذهبي، محمد (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢هـ.
١٥. الزمخشري، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٦. السبحاني، الشيخ جعفر، بحوث في الملل والنحل، جماعة المدرسين، قم، ١٤١٠هـ.
١٧. السبحاني، جعفر، أدوار الفقه الامامي، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، قم، ١٤٢٤هـ.
١٨. السيد الخميني، كتاب البيع، مؤسسة آثار إمام خميني، إيران، ١٤٢١هـ.
١٩. السيد الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ١٤١٣هـ.
٢٠. الشيخ الطوسي، الفهرست، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ١٤١٧هـ.
٢١. الشيخ الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، نشر ديوان الوقف الشيعي، بغداد، ١٤٣٧هـ.
٢٢. الشيخ المظفر، أصول الفقه، تحقيق عباس علي الزراعي السبزواري، بيروت، ١٤٣١هـ.
٢٣. الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، تصحيح اعتقادات الإمامية، بيروت، ١٤١٤هـ.
٢٤. الصدر، السيد حسن، الشيعة وفنون الإسلام، مطبوعات النجاح طهران عن طبعة سنة ١٣٣١هـ.
٢٥. الصدر، السيد محمد باقر، دروس



٣٣. علم الهدى، عبد الجواد، تحكيم المباني في أصول الفقه، مؤسسة آل الرسول لإحياء التراث، قم، ١٤٢٦هـ.
٣٤. فرحان، عدنان، الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، أدوار وأطوار، شركة دار السلام، بيروت، الأولى، ١٤٢٩هـ.
٣٥. الفضلي، عبد الهادي، تاريخ التشريع الإسلامي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي الأولى، ١٤٢٧هـ.
٣٦. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، رتبة خليل مأمون، بيروت، ١٤٣٠هـ.
٣٧. قدسي، الفقهية خليل، الفروق المهمة في الأصول، نشر اسماعيليان، ايران، ١٤١٤هـ.
٣٨. الكاظمي، السيد حسن الصدر، اللوامع الحسنية في الأصول الفقهية، تحقيق ابراهيم الجوراني، طبع مركز تراث سامراء، ١٤٤١هـ.
٣٩. المجلسي، محمد باقر (ت ١١١١هـ)، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ﷺ، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٩ش.
٤٠. المشكيني، الشيخ علي، مصطلحات الفقه، تحقيق حميد أهدي، نشر دار الحديث، قم، ١٤٣٤هـ.
- في علم الأصول الحلقة الأولى، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ١٤١٩هـ.
٢٦. صنقور، محمد، شرح الأصول من الحلقة الثانية، علي البحراني، ثامن الحجج، ١٤٢٨هـ.
٢٧. الطباطبائي، السيد علي، رياض المسائل في بيان الاحكام بالدلائل، دار الهادي، بيروت، ١٩٩٢.
٢٨. الطهراني، الشيخ آغا بزرك، رسائل المحقق، اعداد وتحقيق منتظر لطيف الاسدي، مؤسسة دار الإسلام، مكتبة آغا بررك، ١٤٤٥هـ.
٢٩. العامل، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، مركز الاعلام الإسلامي، ١٣٧٣ش.
٣٠. عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، دائرة معارف الفقه الإسلامي، ايران، ١٤٠٦هـ.
٣١. العلامة الحلي، تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، تحقيق ابراهيم البهادري.
٣٢. العلامة النراقي، المولى أحمد بن محمد، مستند الشيعة في احكام الشريعة، طبع مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم.

٤١. الملايري، الشيخ إسماعيل المقرري،
جامع أحاديث الشيعة، بإشراف آية الله
العظمى حسين البروجردي، مطبعة
واصف، قم، ١٣٩١هـ.

٤٢. النقوي، السيد علي تقي
(١٤٠٨هـ)، أقرب المجازات إلى مشايخ
الاجازات، تقديم السيد محمد رضا
الجلالي، اعداد مركز احياء التراث التابع،
دار المخطوطات العتبة العباسية المقدسة،
١٤٣٧.

٤٣. نهج البلاغة لأمر المؤمنين عليه السلام،
جمع الشريف الرضي، ضبط النص صبحي
الصالح، دار الأسوة، ١٤١٥هـ.

٤٤. الهاشمي، السيد محمود، تقارير
السيد محمد باقر الصدر، دائرة المعارف
الفقه الإسلامي، ١٤١٧هـ.

